البحث السادس

سورية: المجتمع والدولة و(المشكلة الكردية)[1]

Book review
Syria: Society, State and the Kurdish Problem.

الدكتور / منير الحمش
عرض ومراجعة : الدكتور / ألبر داغر

بدأ الكاتب بالتساؤل لماذا لم تنجح سورية كجزء من المشرق العربي في التصدي لإصرار الغرب على اعتبارها ساحة نفوذ له والعمل على إضعافها وتعميق تبعيتها له. أي استمرار "المسألة الشرقية" بصيغتها المعاصرة. ووجد أن الجواب يكمن في الإجابة على أسئلة الدولة والهوية والاقتصاد والسلطة وإدارتها (ص ١٧). وتوزّعت مادة الكتاب على أربعة فصول هي: تأسيس سورية والتحديات، والمجتمع والدولة في سوريا، والاقتصاد السياسي للأزمة والحرب، والمشكلة الكردية.

في الفصل الأول حول التأسيس والتحديات (ص ص. ٢٥ - ٨٠)، تناول الكاتب موضوعين هما، إشكالية تأسيس الدولة السورية، وما يسميه جدل الدولة والهوية والانتماء والسيادة في سورية المستقلة. وقد فعل حسنًا في التمهيد لهذا الفصل بعبارة قالها جنرال فرنسي بعد تجزئة المنطقة، من أن "المسألة الشرقية هي مسألة أبدية" (ص ٢٤). بمعنى أن تجزئة المنطقة والتعاطي معها كساحة نفوذ للكل سيحدد مصيرها في المستقبل كما كان الأمر في الماضي.

وقد تأسّست الدولة و"تحمل في طياتها بذور مشكلات الحدود والهوية والانتماء". وهي على خلاف الدولة الغربية المنبثقة من مؤتمر "وستفاليا" لم تكن قادرة على امتلاك سيادتها، ولم يكن تشكيلها نابعًا من الداخل السوري. وهناك وقائع حول مؤتمري "سيفر" و"لوزان" والانتداب الفرنسي وتعاطي الأمريكيين آنذاك مع "سايكس – بيكو"، وحالة التخلف التي كان يعاني منها الكيان الجديد والموقع الذي حددته المصالح الفرنسية لدور سورية.

(١) منير الحمش، سورية: المجتمع والدولة والمشكلة الكردية، دمشق، دار مدن للنشر والطباعة والتوزيع، ٢٠٢١، ٣٨٤ صفحة.

وفي مسألة الدولة والهوية والانتماء الوطني والسيادة، ذكّر الكاتب بمحاولة سلطة الانتداب تجزئة سورية الحالية وتصدي السوريين لذلك. وهناك عودة إلى كتابات "أنطونيو غرامشي" حول دور الدولة ووظائفها، وعودة إلى "نزيه الأيوبي" في تعريف الدولة بالاستناد إلى "غرامشي" نفسه و"ماكس فيبر" (ص ٤٦).

وفي قضية فلسطين والصراع العربي- الصهيوني، رأى الكاتب أن قضية فلسطين كانت الشغل الشاغل للشعب العربي السوري ومحور السياسة السورية منذ الاستقلال. واستعاد جملة من الأفكار والوقائع حول الحركة الصهيونية. واستعاد وقائع من مواجهة الفلسطينيين للاحتلال البريطاني والهجمة الصهيونية في آن معًا، وصولاً إلى إعلان قيام دولة اسرائيل. وهو الإعلان الذي وافق عليه الاتحاد السوفياتي من ضمن صفقة مع إسرائيل (ص ٥٩). وقد شكّلت القضية الفلسطينية منذ ذاك همّاً وطنيًا سوريًا (ص ٥٧).

وفي الصراع على المنطقة العربية عمومًا، وعلى سورية بوجه خاص، أظهر الكاتب الوقائع التي تُظهر أهمية المنطقة لجهة وجود النفط فيها، وكيف أنها تحوّلت إلى ساحة مواجهة بين الجبارين، وإلى منطقة تدخّل أميركي سافر في شؤونها. وأورد وقائع حول الصراع القائم على سورية بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي مسألة الخيار الاقتصادي والاجتماعي وبناء اقتصاد مستقل لسورية، ذكّر الكاتب بالانفصال الجمركي عن لبنان، وتحرير النقد السوري من السيطرة الاجنبية، وتأميم شركات إنتاج الكهرباء الفرنسية، وحماية وتنظيم الإنتاج الزراعي والصناعي، وتطوير الاقتصاد الوطني. وقد جاء العرض في هذا الباب مختصرًا ومقتصرًا على بضعة عناوين(ص ٧٥). وهو موضوع كان يستحق أكثر من ذلك في هذه الاستعادة للتجربة السورية.

وتحت عنوان، "قرن من المآسي والاحباطات مضى: ماذا عن القرن الجديد؟"، ذكّر الباحث أن سورية حملت شعارات المشروع النهضوي العربي وتعرّضت للأذى بسبب تمسكها بأهداف هذا المشروع (ص ٧٩). ورأى أن ثمة انتقالاً من نظام وحيد القطبية إلى نظام متعدد الاقطاب، وأن سورية تقع على نقطة تماس بين نظام آفل ونظام يولد.

في الفصل الثاني حول المجتمع والدولة في سورية (ص ص. ٨١ - ١٩٤)، وتحت

عنوان "تمهيد في المفاهيم"، تناول الباحث بالشرح مقومات المجتمع الحديث مع الإحالة إلى كتابات "ابن خلدون" و"حليم بركات" حول المجتمع العربي (ص ٨٣)، و"حازم الببلاوي" حول دور الدولة في الاقتصاد (ص ٨٥)، و"عبد الله العروي" حول مفهوم الدولة (ص ٨٨). وتناول مسألة سيادة الدولة ثم العولمة وأثرها السلبي. وأحال في موضوع الإصلاح والعقد الاجتماعي، إلى كتابات "السيد ياسين" حول الدولة العربية، مشيرًا إلى تراجع الدولة العربية التدريجي عن أداء وظائفها التنموية، وترك الحرية لقوى السوق، وتراجع الرعاية الاجتماعية (ص. ٩٩).

وفي نشأة الدولة السورية الحديثة وهويتها، تناول الكاتب مسألة التجزئة للمنطقة التي فرضها الاستعمار، مع إحالات إلى أعمال "عبد الله العلايلي" و"مسعود ضاهر" و"غسان سلامه" فضلًا عن كتاب الباحث نفسه الصادر عام ٢٠٠٤. ورأى أن سورية عبرت في مناسبات مختلفة عن التزامها بالإنتماء العربي (ص ١٠٨)، وأن ذلك انعكس في مواقف الغرب تجاهها، والحصار الاقتصادي الذي فرض عليها.

وفي السمات العامة للمجتمع السوري كمجتمع عربي، أورد الباحث رأي الكاتب "حليم بركات" حول كونه قائمًا على بنية إنتاجية متمركزة حول العائلة، مع ظهور النظام الريعي ومع التبعية إثر اندماجه في النظام العالمي، وأنه يعاني النزعة الاستبدادية على مختلف الأصعدة (ص١١٠). كما أورد رأي "هشام شرابي" حول نشوء مجتمع جديد وهجين من الاجتماع وفي الثقافة (ص ١١٢). وتناول الهوة الواسعة التي تفصله عن المجتمعات الصناعية المتقدمة، وعرّف الشرائح الاجتماعية والطبقية مع تتبع لتطورها خلال المراحل المختلفة: مرحلة الانتداب ومرحلة الاستقلال ومرحلة الوحدة ومرحلة الانفصال ومرحلة السبعينيات والثمانينات والتسعينيات وصولاً إلى مرحلة الإصلاح الاقتصادي (٢٠٠٠-٢٠٠٥). وقد أثّرت السياسات الموالية للفئات الثرية ولرجال الاعمال الجدد على التركيب الطبقي في سورية. وهو ما أشارت إليه التقارير عن الفقر والتمايز الطبقي(ص ١٢٩).

وفي مقومات المجتمع السوري، أورد الباحث وقائع ومعطيات حول البيئة والسكان والقوى العاملة وواقع الطبقة الوسطى بعد ٢٠١١. وأورد وقائع فادحة نقلاً عن تقرير "الإسكوا" حول سورية (ص ١٤٩). وتناول النظام السياسي والاقتصادي مرورًا بمرحلة الانقلابات والحركة التصحيحية، وبيّن توزّع السلطات فيه. وعرض الكاتب المبادئ الاقتصادية التي عمل بها النظام، وعبّر عنها الدستور، وأظهر ماهيتها في المجال الاجتماعي وفي التعليم وفي الثقافة، وذكّر بالمبادئ

الاساسية للدستور (ص ١٦١)، حيث ذكّر بأن أهم ما جاء في دستور عام ٢٠١٢ الجديد، هو التغيير الذي تضمّنه في المبادئ الاقتصادية مقارنةً بما كان عليه الأمر في دستور ١٩٧٣ (ص ١٦٥). وقد جرى استبعاد كلمة "اشتراكية" منه وعكس ميلاً إلى السياسات الموصى بها من المؤسسات الدولية. وأورد الكاتب جزءًا من النقاش الذي أثاره مشروع الدستور خصوصًا حول هوية سورية العربية وصلاحيات رئيس الجمهورية.

واستعرض الكاتب تحت عنوان الاحزاب السياسية في سورية (ص ١٦٩)، تيارات الفكر الأوروبي والتيار القومي العربي وتيار الفكر الإسلامي. وقدّم عرضًا جزئيًا لتاريخ هذه الأحزاب، وصولاً إلى "التجمّع الوطني الديمقراطي" وصدور قانون يُنظّم الترخيص للأحزاب بعد عام ٢٠١١. وقد تناول في الفقرة الأخيرة من هذا الفصل، منظمات المجتمع المدني بكل تعابيرها وتشعباتها (ص ١٧٨- ١٩٤).

في الفصل الثالث حول الاقتصاد السياسي للأزمة والحرب (ص ١٩٥- ٢٧٣)، قدَّم الكاتب لهذا الفصل بفقرة مقتبسة من تقرير الحكومة السورية حول الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، جاء فيه أن ثمة "تحوّل في الهياكل الاقتصادية جعل سورية أكثر انفتاحًا وتنافسية واندماجًا في الاقتصاد العالمي مع تغيير واسع في دور الدولة" (ص ١٩٥). وأوضح معنى ذلك في الانتقال الذي تم نحو الليبرالية الاقتصادية الجديدة الذي كان عنوان المرحلة. وتناول الفصل حقيقة ما جرى، وتلمّس بعض الحلول للمستقبل.

وتحت عنوان ماذا تريد الولايات المتحدة من سورية، استعاد الباحث حضور الولايات المتحدة منذ تقرير لجنة "كينغ-كراين" مرورًا بأول انقلاب كانت وراءه في عام ١٩٤٩، ثم تصاعد التدخّلات خلال الخمسينيات من القرن العشرين. وهناك تتبّع للوقائع من سبعينيات القرن العشرين حتى آخر القرن يطغى فيه تعقب السياسة الأمريكية في العالم وفي المنطقة، ومتابعة لهذه السياسة بعد عام ٢٠٠١، وخصوصًا بعد عام ٢٠٠٣ تحت عنوان "الضغوط السياسية والعقوبات الاقتصادية ضد سورية".

وتحت عنوان إشكالية الدولة السورية القطرية والحاجة إلى دولة وطنية قوية (ص ٢١٦)، أشار الكاتب إلى أن نشأة الدولة كانت مختلفة عن النموذج الغربي، وجاءت بعد سقوط السلطنة العثمانية وفقًا لإرادة القوى العظمى. واستعاد هذه التجربة على مستوى سورية منذ معاهدة "سيفر"، وأوضح أن الحفاظ على الدولة العربية السورية هو واجب وطني وقومي (ص ٢٢٥).

وتحت عنوان الإطار النظري لدور الدولة الاقتصادي، قدّم الكاتب عرضًا حول المدارس الاقتصادية المختلفة، مرورًا بالكينزية ودولة الرفاه، وصولاً إلى الليبرالية الجديدة وتوافق واشنطن. وتناول العرض موقعي السوق والدولة في مختلف هذه المدارس والأحقاب. ثم تناول دول العولمة على حدة وأثرها السلبي على الدولة، معتمدًا إحالات إلى نصوص لـ "اسماعيل صبري عبدالله" و"جلال أمين" و"السيد ياسين". وخلُص إلى أن العولمة أصبحت مصدر التهديد الأساسي لسيادة الدول (ص ٢٥٢).

وتحت عنوان الأزمة / الحرب في سورية (ص ٢٥٤ - ٢٧٣)، ذكّر الكاتب أولاً بأسباب نشوب الأزمة، وهي سياسة الانفتاح الاقتصادي المتسرّع، وإهمال الأرياف والداخل، والتحوّل إلى اقتصاد ريعي قائم على الخدمات والسياحة والمضاربات على حساب الاقتصاد الحقيقي، وتنازل الدولة عن دورها المركزي في ادارة الاقتصاد. وتناول ثانيًا العقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي بدءًا من قانون محاسبة سورية عام ٢٠٠٣. وأشار إلى تدهور الأوضاع الإنسانية والاجتماعية، وتعطيل القاعدة الاقتصادية، وتدهور رأس المال البشري والمادي الناجم عن ذلك.

وتحت عنوان تحديات ما بعد الأزمة (ص ٢٥٩ - ٢٦٣)، رأى أهمية توفير الأمن الشخصي للمواطنين ونزع السلاح، وإعادة إدماج المهجّرين، وإعادة الاعتبار لمفهوم الدولة وبناء اقتصاد قوي لمواجهة إسرائيل، وتفكيك العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية.

وفي سياسات ما بعد الأزمة (ص ٢٦٣- ٢٦٩)، رأى الكاتب ضرورة اعتماد رؤية تنموية، تنطلق من إعادة الدور التنموي للدولة وزيادة الإنفاق الاستثماري العام والحد من تقلبات سعر الصرف وإعادة النظر بسياسة التجارة الخارجية لحماية الصناعة ودعم التصدير. ورأى ضرورة تأهيل وإنشاء مؤسسات حكومية قوية وقادرة على إدارة وتوجيه السياسات الاقتصادية، وضرورة تحفيز القطاع الخاص والتخطيط الاقتصادي.

وفي الفصل الرابع حول المشكلة الكردية (ص ٢٧٤ - ٣٧٣)، تناول الباحث على مدى نحو مئة صفحة تفصيل هذه المشكلة في سورية. وهو متضلّع في هذا الموضوع. وقد تناول الجذور التاريخية للمشكلة ونشوءها (ص ٢٧٩)، وعرض الوقائع المتعلقة بها من "سيفر" إلى "لوزان" (ص ٢٨٢). ثم عرض تطورات المسألة الكردية في تركيا، والهجرات الكبرى إلى سوريا، وبروز ثم سقوط المشروع الفرنسي التقسيمي (ص ٢٩٦). ثم تناول حركة العصيان التي قام بها الأكراد ولاحقًا انتهاء

التحركات الانفصالية (ص ٣٠٨). واستعاد الكاتب الوقائع حول نشوء حزب العمال الكردستاني (ص ٣٢٦). واستعاد أخيرًا الوقائع حول الدور الأمريكي التقسيمي الجديد (ص ٣٣١)، وحول الأبعاد الجيو-سياسية للمشكلة (ص ٣٣٦)، كما مشروع الإدارة الذاتية في الجزيرة (ص ٣٤٤). والفصل برمته مفيد لجهة المعلومات والعرض التاريخي الذي قدمه، ولجهة التأكيد على الموقف الوطني والقومي العربي حول هذه القضية. وأنا مُصرّ على أن هذا الفصل كان ينبغي أن يصدر في كتاب مخصّص له على حدة.

يثبت هذا الكتاب هو الآخر أنه لا يمكن قول شيء مفيد حول التجربة العربية، ومنها التجربة السورية، دون الانطلاق من كيفية انخراط كل دولة عربية في العلاقات الدولية، ومن دون الانطلاق من السياسات الداخلية خصوصًا الاقتصادية التي اعتُمدت في كل بلد. وقد أخذت المعالجات التي تتناول العلاقات الدولية لسورية، وتلك التي تتناول السياسات الاقتصادية المتبعة فيها، المساحة الأكبر مقارنة ببقية الموضوعات التي تناولها الكتاب.